S/2020/454

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
28 May 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2020 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

إلحاقا برسالتنا المؤرخة 16 آذار/مارس 2020 (A/74/752-S/2020/212)، وكذلك بالعديد من رسائلنا السابقة بشأن تنفيذ الفقرة 3 من المرفق باء لقرار مجلس الأمن 2231 (2015)، يشرفني أن أكرر مرة أخرى موقف الاتحاد الروسي من هذه المسألة تعليقًا على الرسالة المؤرخة 20 أيار/مايو 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة (S/2020/428).

وعملا بالمادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة، تعمل الأمم المتحدة، في جملة أمور، على النهوض "بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي". وفي المادة 56، يتعهد جميع الدول الأعضاء "بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة 55".

وفي القرار 82/74، أعربت الجمعية العامة عن اقتناعها بأن "علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها، بما فيها الاتصالات الساتلية ونظم رصد الأرض وتكنولوجيات الملاحة بواسطة السواتل، توفر أدوات لا غنى عنها لإيجاد حلول مجدية طويلة الأمد في مجال التنمية المستدامة ويمكن أن تسهم بفعالية أكبر في الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية في جميع بلدان العالم ومناطقه"، وشددت أيضا في هذا الصدد "على ضرورة تسخير فوائد تكنولوجيا الفضاء في سبيل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

ولجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة، كامل الحق في الاستفادة من مزايا علوم وتكنولوجيا الفضاء.

وفي الوقت نفسه، لا يحظر أي من الصكوك والآليات الدولية القائمة، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، بشكل مباشر أو ضمني، على إيران استكشاف الفضاء سلميّا لأغراض التنمية.

ولا يفرض قرار المجلس 2231 (2015) نفسه ولا خطة العمل الشاملة المشتركة أي قيود على حقوق إيران وقدراتها المتصلة بتطوير برامجها الوطنية للقذائف والفضاء.

وتشكل محاولات الولايات المتحدة المستمرة الهادفة لحرمان إيران من الحق في جني فوائد تكنولوجيا الفضاء السلمية بذرائع زائفة مدعاةً للقلق الشديد والأسف العميق.

020620 010620 20-07165 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وليس هناك أي سند تقوم عليه إشارات الولايات المتحدة المستمرة إلى نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف من أجل "إثبات" صحة ادعاءاتها بأن مركبات الإطلاق الفضائية الإيرانية قادرة، حسب مزاعمها، على حمل أسلحة نووية، فلا توجد أي إشارات إلى نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف في خطة العمل أو في قرار المجلس 2231 (2015)، بما في ذلك الفقرة 3 من المرفق باء. ولهذا فإن هذه المحاولات لا تهدف إلا إلى التضليل، فلم تمتلك إيران أبدا أسلحة نووية، وهي لا تمتلك هذه الأسلحة حاليا، ولا نتوقّع أن تمتلكها في المستقبل إطلاقا. وخلال السنوات القليلة الماضية التي تلت اعتماد خطة العمل، أصبحت جمهورية إيران الإسلامية أكثر الدول التي تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من برامجها. وقد تأكدت فعلا حقيقة أن إيران لا تمتلك قذائف تسيارية معدة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية، ولا تطور إيران أو تجرّب أو تستخدم أي قذائف من هذا القبيل.

وبناءً على ما تقدّم وبما أنه لم يتم قط تقديم أي معلومة موثوقة تفيد بعكس ذلك إلى مجلس الأمن، فإن الاتحاد الروسي ما زال ينطلق من تقييمه السابق الذي مفاده أن إيران تحترم بحسن نية الطلب الموجّه إليها في الفقرة 3 من المرفق باء للقرار 2231 (2015) بالامتناع عن القيام بأنشطة تتصل بالقذائف التسيارية المصممة لتكون قادرة على حمل الأسلحة النووية.

ونرجو ممتنين لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن وبأخذها في الاعتبار في التقرير المقبل للأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015).

(توقيع) فاسيلي **نيبنزيا**